الأمم المتحدة

FCCC/KP/AWG/2012/4

الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ

Distr.: General
12 November 2012
Arabic
Original: English

الفريق العامل المخصص المعني بالالتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في المرفق الأول بموجب بروتوكول كيوتو
الدورة السابعة عشرة، الجزء الثاني
الدوحة، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢*
البند ٢(ب) من جدول الأعمال
المسائل التنظيمية
تنظيم أعمال الدورة

مذكرة بشأن سيناريو الجزء الثاني من الدورة السابعة عشرة

مذكرة مقدمة من الرئيسة**

أولاً- مقدمة

١- تُستأنف الدورة السابعة عشرة للفريق العامل المخصص المعني بالالتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في المرفق الأول بموجب بروتوكول كيوتو (فريق الالتزامات الإضافية) في جزئها الثاني في الدوحة، بقطر، يوم ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وتُذكَّر الأطراف بأن جدول أعمال الدورة المشروح يرد في الوثيقة FCCC/KP/AWG/2012/1.

٢- ولمساعدة الأطراف على تسوية ما تبقّى من مسائل معلقة في إطار فريق الالتزامات الإضافية، أصدرت رئيسة الفريق مقترحاً لتيسير المفاوضات، يرد في الوثيقة

* سيُعقد الجزء الثاني من الدورة بالتزامن مع الدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو.

** قُدمت هذه الوثيقة بعد الموعد المقرر لأن الرئيسة ترى أن أية مذكرة بشأن السيناريو تكون أكثر فائدة لو قُدِّمت في وقت قريب من الدورة التي تتعلق بها.

الرجاء إعادة الاستعمال

FCCC/KP/AWG/2012/CRP.1. ويتضمن المقترح جميع الأفكار والمقترحات التي قدمتها الأطراف، والتي هي حالياً قيد النظر.

٣- وتهدف هذه المذكرة المتعلقة بالسيناريو إلى مساعدة الأطراف علي التحضير للجزء الثاني من الدورة بتحديد المسائل المعلقة والتنظيم المقترح لأعمال الدورة.

ثانياً- المسائل الواجب تسويتها

٤- وافقت الأطراف في مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ لعام ٢٠١١، المعقود في ديربان، بجنوب أفريقيا، على أن تبدأ فترة الالتزام الثانية لبروتوكول كيوتو في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. واتفقت الأطراف أيضاً على عدد من القواعد لتنظيم فترة الالتزام الثانية، وأُسندت الأعمال التقنية ذات الصلة إلى الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية[(١)] والهيئة الفرعية للتنفيذ[(٢)].

٥- ومع ذلك، لم تُحلّ بعض المسائل الرئيسية في ديربان، ويتعيَّن على فريق الالتزامات الإضافية أن يتناولها في هذا الجزء من الدورة بغية استكمال عمله بنجاح وفي الوقت المناسب، وذلك بالاتفاق على التزامات أخرى من جانب الأطراف المدرجة في المرفق الأول خلال فترة الالتزام الثانية، وبذلك ينفذ الفريق ولايته المحددة في المقرر ١/م أإ-١. وينبغي لأي اتفاق يُتوصل إليه في الجزء الثاني من الدورة السابعة عشرة للفريق أن يمكّن مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو من أن يعتمد، في دورته الثامنة، مجموعة من التعديلات على بروتوكول كيوتو تتيح تنفيذ فترة الالتزام الثانية.

٦- وترى الرئيسة أن المسائل غير المسواة في إطار الفريق هي:

(أ) **طول فترة الالتزام الثانية، والأهداف الكمية لتحديد الانبعاثات وخفضها، والطموح في تحقيق التخفيف:** وترى الرئيسة أن هذه المسائل وثيقة الارتباط وأن من الأفضل النظر فيها معاً. أما الخياران المطروحان بشأن طول فترة الالتزام الثانية فهما خمس سنوات وثماني سنوات، ولكل خيار منهما مجموعة من الأهداف الكمية لتحديد الانبعاثات وخفضها، اقترحتها الأطراف. ويوجد أيضاً مقترحان آخران لمعالجة الطموح في تحقيق التخفيف عن طريق توفير آلية لزيادة هذا الطموح خلال فترة الالتزام الثانية، أولهما إجراء استعراض مرحلي خلال فترة الالتزام الثانية، والثاني مصادرة الوحدات التي يشملها بروتوكول كيوتو. وتشير الرئيسة إلى أن هذا المثلث من المسائل هو محور المناقشات،

(١) المقرر ١/م أإ-٧، الفقرة ٩.

(٢) المقرر ٣/م أإ-٧، الفقرة ٣.

وتشجع الرئيسة الأطراف على التحاور البناء، قبل الدورة وأثناءها، من أجل إيجاد حل مقبول لجميع الأطراف المعنية؛

(ب) **الاستمرارية القانونية اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣:** بات من المُسلَّم به أنه بعد اعتماد تعديلات بروتوكول كيوتو المتعلقة بفترة الالتزام الثانية قد يستغرق تصديق الأطراف على هذه التعديلات وقتاً طويلاً. وقد يؤدي ذلك إلى "فجوة قانونية" بين بداية فترة الالتزام الثانية وهي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ ودخول التعديلات حيز النفاذ. وقد حددت الأطراف، في المفاوضات التي جرت خلال هذا العام، عدداً من النُهج للتصدي لتلك الفجوة، منها التطبيق المؤقت، والإعلانات الانفرادية، والمقررات التنفيذية. وهذه النُهج لا يتناقض أحدها مع الآخر، ومكْمنُ التحدي هو إيجاد المزيج المناسب من النُهج الذي يكفل الاستمرارية القانونية وييسر الانتقال السلس إلى فترة الالتزام الثانية وتنفيذها؛

(ج) **استمرارية العمليات اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣:** بالإضافة إلى مسألة الاستمرارية القانونية، أكدت الأطراف الحاجة إلى تناول مسألة "استمرارية العمليات"، وهي تتمثل في ضمان قدرة الأطراف على البدء في تنفيذ فترة الالتزام الثانية فوراً اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. ويُعد الوضوح بشأن أهلية الأطراف للحصول على آليات المرونة في إطار بروتوكول كيوتو اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ عنصراً رئيسياً في استمرارية العمليات، بالإضافة إلى الأعمال التقنية الجارية في إطار الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية والهيئة الفرعية للتنفيذ. ووافق بعض الأطراف على التعهُّد بالتزامات خلال فترة الالتزام الثانية، في حين لم تتعهد أطراف أخرى بتلك الالتزامات؛ وتوجد مسائل تتعلق بأهلية هاتين المجموعتين. وقد حققت المناقشات الدائرة بين الأطراف بشأن مسائل الأهلية تقدماً، ومع ذلك ترى الرئيسة أن هناك الكثير الذي ينبغي القيام به لتوضيح الجوانب التقنية ذات الصلة ولإيجاد حلول مقبولة للجميع[٣]. ولا يزال التحدي كامناً في ضمان الاتساق والتكامل بين أعمال فريق الالتزامات الإضافية والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية والهيئة الفرعية للتنفيذ، فيما يتعلق بالانتقال من فترة الالتزام الأولى إلى فترة الالتزام الثانية. وسوف تتعاون الرئيسة على نحو وثيق مع رئيسي الهيئتين الفرعيتين بشأن هذه الروابط الأساسية لضمان الاتساق بين نتائج الأعمال ذات الصلة؛

(د) **ترحيل الوحدات القابلة للتداول والفائض منها:** يتعين على الأطراف أن تقرر ما إذا كانت القواعد الحالية المتعلقة بالترحيل ستظل سارية أم ستُفرض درجة ما من القيود على ترحيل و/أو فائض الوحدات في فترة الالتزام الثانية. وقد أجرى فريق الالتزامات

(٣) في سياق السعي لتحقيق تقدم بشأن مسائل الأهلية تحضيراً لدورة فريق الالتزامات الإضافية في الدوحة، عقدت الرئيسة، بدعم من الرئاسة المقبلة لمؤتمر الأطراف في دورته الثامنة عشرة ومؤتمر الأطراف/اجتماع الأطراف في دورته الثامنة، مشاورات غير رسمية بشأن مسائل الأهلية المتعلقة بفترة الالتزام الثانية، وذلك في بون، بألمانيا، يومي ١٢ و١٣ تشرين الثاني/نوفمبر.

الإضافية الكثير من العمل التقني، وطرحت مؤخراً مجموعة كبيرة من الأطراف مقترحاً موحداً. وترى الرئيسة أن المسائل التقنية المتعلقة بالفائض والترحيل قد وُضحت بما فيه الكفاية لاتخاذ قرارات سياساتية. ولا مناص من حل هذه المسألة في الدوحة، وإن كانت آراء الأطراف لا تزال تبدوا متباعدة، وقد يستلزم الأمر بذل جهود منسقة لإيجاد حل مقبول لجميع الأطراف المعنية.

٧- وتدرك الرئيسة أيضاً تباعد آراء الأطراف فيما يتعلق بالمقترحات النصية المرفقة بالمقرر ١/م أإ-٧. ويرى بعض الأطراف أن هذه المقترحات ينبغي استخدامها كأساس للنظر في التعديلات المدخلة على بروتوكول كيوتو فيما يتعلق بفترة الالتزام الثانية، في حين ترى أطراف أخرى أن هذه المقترحات ينبغي تكميلها بمدخلات إضافية. ويشمل مقترح الرئيسة المتعلق بتيسير المفاوضات[٤] جميع الاقتراحات التي تلقتها من الأطراف حتى الآن، بما فيها ما قدمته الأطراف خلال الجزء الأول من الدورة السابعة عشرة لفريق الالتزامات الإضافية، المعقودة في بون، بألمانيا، في الفترة من ١٥ إلى ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٢، وكذلك خلال الدورة غير الرسمية للفريق المعقودة في بانكوك، تايلند، في الفترة من ٣٠ آب/أغسطس إلى ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وتود الرئيسة أن تُخطر الأطراف بأن استكمال أعمال فريق الالتزامات الإضافية في الدوحة ضرورة ملحّة، ولذلك فإنها تحث الأطراف على التركيز على تلك التعديلات النصية التي هي محورية لضمان بداية قوية وفعالة وفورية لفترة الالتزام الثانية.

ثالثاً- تنظيم الأعمال في الدوحة

٨- تقترح الرئيسة مواصلة تنظيم الأعمال على النحو نفسه الذي اتُّبع في الجزء الأول من الدورة السابعة عشرة. ولذلك من المقترح أن يستأنف فريق الالتزامات الإضافية أعماله بعقد جلسة عامة قصيرة يوم الثلاثاء ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر وعقد جلسة عامة ختامية لاعتماد مشاريع المقررات التي ستُحال إلى مؤتمر الأطراف/اجتماع الأطراف. وفي الجلسة العامة المُستأنفة، ستدعو الرئيسة مجموعات الأطراف إلى تقديم بيانات، وستتيح أيضاً للأطراف فرصة لتبادل المعلومات بشأن الاجتماعات ذات الصلة بعمل فريق الالتزامات الإضافية المعقودة خارج إطار عملية الفريق. وأخيراً، سيُدعى المراقبون إلى الحديث إذا سمح الوقت بذلك.

٩- ولدفع العمل قدماً، تقترح الرئيسة أيضاً عقد اجتماعات لفريق الاتصال بشأن البند ٣ من جدول الأعمال، بحسب الحاجة، على أن يعقد أول اجتماع له مباشرة بعد انعقاد الجلسة العامة المُستأنفة. وتتمثل المهمة الرئيسية لفريق الاتصال في الوقوف على التقدم المحرز، واستعراض ما أُحرز من تقدم في المسائل السياسية والسياساتية، وتجميع عناصر محصلة فريق

(٤) FCCC/KP/AWG/2012/CRP.1.

الالتزامات الإضافية، وذلك في ضوء الحاجة إلى ضمان الاتساق مع المسائل ذات الصلة التي هي قيد نظر الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية والهيئة الفرعية للتنفيذ.

١٠- وسيتواصل عمل الفريق الفرعي غير الرسمي المتعلق بمناقشة الأهداف الكمية لتحديد الانبعاثات وخفضها، والتعديلات المقترحة لبروتوكول كيوتو (فريق "الأرقام والنصوص")، وسيواصل نائب الرئيسة المشاورات غير الرسمية بشأن المسائل القانونية والإجرائية المتعلقة بضمان الانتقال السلس إلى فترة الالتزام الثانية. وسوف ينطلق هذا العمل من التقدم المحرز حتى الآن في مساري العمل هذين. وبصورة محددة، تقترح الرئيسة أن يركز الفريق الفرعي على تبسيط الخيارات من أجل توضيح الاختيارات السياساتية النهائية التي ينبغي القيام بها فيما يتعلق بتعديلات بروتوكول كيوتو. وينبغي أن تهدف المشاورات غير الرسمية التي سيجريها نائب الرئيسة إلى التوصل إلى نص متسق وكامل لمشروع المقرر الذي سيصدره مؤتمر الأطراف/اجتماع الأطراف والذي ستُرفق به التعديلات المقترحة. وقد تقرر الرئيسة، رهناً بالتقدم المحرز في المفاوضات، إصدار نسخة أخرى من النص الذي اقترحته لتيسير المفاوضات أثناء الدورة، ليكون أساساً حديثاً لمناقشة الأطراف.

١١- وتود الرئيسة أن تذكر الأطراف بأن سبع هيئات ستجتمع في الدوحة؛ ولذلك ستكتنف عملية تخصيص الوقت للاجتماعات صعوبات، مما سيشكل ضغطاً شديداً على المفاوضات. وتشجع الرئيسة الأطراف بقوة على استثمار الوقت بطريقة فعالة، وتحث الأطراف على التعاون فيما بينها منذ بداية الدورة من أجل التوصل إلى الحلول التوافقية الممكنة. وستكون المداخلات الموجزة والمركزة ذات فائدة كبيرة أثناء المفاوضات.

١٢- وفي هذا الصدد، تود الرئيسة أن تؤكد أن اعتماد تعديلات بروتوكول كيوتو سيستلزم أعمالاً تحضيرية إضافية لضمان مراعاة جميع الإجراءات الرسمية اللازمة لإدخال تعديلات على أي صك ملزم قانوناً. وسوف تتضمن هذه الأعمال التحضيرية استعراضاً قانونياً ولغوياً للنص النهائي لتعديلات بروتوكول كيوتو، وهو أمر سيستغرق وقتاً. ولذلك سيكون من الحكمة أن يُنهي الفريق أعماله قبل اليوم الأخير للدورة (الجمعة ٧ كانون الأول/ديسمبر) بوقت كافٍ، لتمكين مؤتمر الأطراف/اجتماع الأطراف من اعتماد التعديلات في ذلك اليوم. وقد اتُخذت ترتيبات تمهيدية لعقد جلسة عامة للفريق لكي يضع الصيغة النهائية لنص التعديلات المتعلقة ببروتوكول كيوتو يوم الأربعاء ٥ كانون الأول/ديسمبر.

١٣- ووفقاً للممارسة المتبعة، ستجري الرئيسة مشاورات سابقة للدورة مع الأطراف لمناقشة مسألة تنظيم أعمال الدورة والنتائج المتوقعة. وتُدعى جميع الأفرقة والأطراف إلى الاتصال بالأمانة إذا رغبت في عقد اجتماع مع الرئيسة. ويُرحب أيضاً باتصال الأفرقة والأطراف مباشرةً بالرئيسة بشأن أية مسألة.

رابعاً- التعاون من أجل نتائج ناجحة

١٤- رغم تعقد المسائل المعلقة، تعتقد الرئيسة اعتقاداً راسخاً أن الاتفاق في الدوحة على جميع المسائل ليس بعيد المنال، شريطة أن تبدي الأطراف الرغبة السياسية في التوصل إلى فترة التزام ثانية معقولة، ومرونة في المواقف التفاوضية، واستعداداً للبحث عن حلول توافقية بشأن المسائل الصعبة، إذا تطلب الأمر ذلك على صعيد السياسات. وليس استكمال أعمال الفريق بنجاح في الدوحة أمراً ممكناً فحسب، بل هو شرط مطلق بالنظر إلى ضرورة ضمان الانتقال السلس والموصول بين فترتي الالتزام، وهو عنصر أساسي لنجاح تنفيذ بروتوكول كيوتو.

١٥- وستواصل الرئيسة ونائبها التعاون الوثيق مع جميع الأطراف، ومع رؤساء الهيئات الفرعية الأخرى، ومع رئيس مؤتمر الأطراف في دورته الثامنة عشرة ومؤتمر الأطراف/اجتماع الأطراف في دورته الثامنة، لكي تُختتم المفاوضات بنجاح في إطار دورة فريق الالتزامات الإضافية بالدوحة.